المفعـــول المطلـق[1]

تعريفه: هو مصدر منصوب يأتي بعد عامل (فعل) من لفظه لِيُأَكّدَ معناه أو لِيُبيّنَ نوعه أو عدده.

الشرح

المصدر الصريح أصل المشتقات ، ويصلح لأنواع الاعراب المختلفة ؛ فيكون مبتدأ ، وخبرا ، وفاعلا ، ومفعولا به .. إلخ ، وقد يكون منصوبا باعتباره مصدرا صريحًا جاء لغرض معنوي خاص ؛ كتأكيد معنى عامله أو بيان نوعه أو عدده ، وفي هذه الحالة يُسَمّى: "مفعولاً مطلقاً" ، ويقال في إعرابه: إنه منصوب على المصدرية ، أو منصوب لأنه مفعول مطلق.

تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنوية:

أ- قد يكون الغرض من المصدر أمرًا واحدًا ؛ وهو: أن يؤكِّد معنى عامله المذكور قبله، ويُقوّيه ؛ (أي: يُبْعِد عنه الشك واحتمال المجاز) ، ويتحقق هذا الغرض بالمصدر المنصوب المُبْهَم[2]، نحو: (حطّم التمساحُ السفينة تحطيمًا)

ب- وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين متلازمين وهما: توكيد معنى عامله المذكور ، وبيان نوعه ، ويكون بيان النوع هو الأهم ؛ نحو: (نظرت للعالِمِ نَظَرَ الإعجاب والتقدير).

ج- وقد يكون الغرض منه توكيد معنى عامله المذكور مع بيان عدده ، ويكون الثاني هو الأهم ؛ نحو: (قرأت الكتاب قراءتين)

د- وقد يكون الغرض منه الأمور الثلاثة مجتمعة ؛ نحو: (قرأت الكتاب قراءتين نافعتين).

العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق:

النحاة يسمون المصدر المنصوب الدال على قسم ممّا سبق: "المفعول المطلق". فالمراد بـ"المفعول المطلق" المصدر المنصوب، وقد يراد به: "النائب عن ذلك المصدر"؛ فهي تسمية صالحة لكل واحد منهما.

حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه

قد يُحذف المصدر الصريح وتنوب عنه بعض العناصر الأخرى في الجملة . وحكم هذا النائب: النصب دائما . ويذكر في إعرابه: أنه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف ، أو: منصوب لأنه مفعول مطلق.

---

[1] المطلق: أي الذي ليس مقيدا تقييد باقي المفاعيل بذكر شيء بعده ؛ كالمفعول به –المفعول لأجله – المفعول معه...

[2] المصدر المبهم هو الذي يدل على الحدث المجرد بصورة مطلقة من غير أن يقيد بتعريف أو وصف أو إضافة أو عدد

- والأشياء التي تصلح للإنابة عن المصدر كثيرة ؛ منها: ما يصلح للإنابة عن المصدر المؤكِّد. ومنها ما ينوب عن غيره من المصدر.

*- **فممّا يصلح للإنابة عن المصدر المؤكِّد:**

1- **اسم المصدر** والمراد باسم المصدر : اسم مشتق من مادة المصدر ، يدل على ما يدل عليه المصدر ويكون أقلّ حروفا منه ، نحو: سلّم القادم سلاما . فـ(سلاما) اسم مصدر للفعل قبله ، نائب عن المصدر المحذوف ، وهو (تسليما).

2- **الضمير العائد عليه** بعد الحذف ؛ مثل: "اجتهدتُ اجتهادًا لا يَجْتَهِدُهُ أَحَدٌ" . والأصل: "لا يجتهد الاجتهاد". فالضمير عائد على المصدر المؤكِّد الذي حذف ، ونائب عنه ، وهو: (الاجتهاد)

3- **الإشارة إليه** بعد الحذف ، والغالب أن يكون بعد اسم الاشارة مصدر كالمحذوف كقولهم: "أقبلتُ هذا الإقبال".. فاسم الإشارة (هذا) يشير إلى المصدر المؤكِّد المحذوف ، ونائب عنه ، وأما المصدر المذكور بعد اسم الإشارة فهو بَدَلٌ أو عَطْفُ بَيَانٍ من اسم الإشارة.

والذي يصلح للإنابة عن المصدر المبين للنوع:

1- **صفته** ؛ نحو: تكلمت أحسنَ تكلّم ، إذ الأصل: تكلمت تكَلُّماً أحسنَ تكلم ، فحُذِف المصدر(تكلُّمًا) ، وبقيت صفته وهي(أحسن) بعد أن أضيفت إلى مصدر مماثل للمصدر المحذوف.

2- **الإشارة إليه** ؛ كقولنا: يقرأ التلميذ تلك القراءةَ الحَسَنَةَ التي سَمِعَهَا من المعلم فاسم الإشارة (تلك) هنا مفعول مطلق ، وكلمة (القراءة) بدل أو عطف بيان .

3- **الضمير العائد عليه** ؛ كقولك: (الإكرامُ التامُّ أُكْرِمُهُ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ) ، تُرِيدُ: أُكْرِمُ الإكرامَ التامَّ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ. فالضمير عائد على المصدر المبين للنوع ، ونائب عنه ، وهو الإكرام التام

4- **نوع من أنواعه** ؛ نحو : (مشى العَدُوّ القَهْقَرَى)؛ أي: مَشَى العَدُوُّ مَشْيَ القهقرى ؛ لأنّ القهقرى نوع من أنواع المَشْيِ.

5- **اللفظ الدال على هيئته** ؛ كصيغة: "فِعْلة" ؛ نحو: (مشى القِطُّ مِشْيةَ الأَسَدِ)، و(وثبَ وِثْبةَ النَّمِرِ). فكلمة: - مِشْية - وِثْبة ، تدل على هيئة المصدر ؛ فهي هنا نائبة عنه.

6- **لفظ كلّ أو بعض** ، بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف؛ نحو:(لا تبخلْ كلَّ البُخل)، (وأنفِقْ بعضَ الإنفاقِ) ؛ فـ(كل) و(بعض) هنا مفعول مطلق ، وهو مضاف ، والمصدر بعده مضاف إليه ومثلُ كُلّ و بعض ما يُؤدّي معناهما من الألفاظ الدالة على العموم أو على البعضية ، مثل: جميع ، عامّة، بعض ، نصف ، شَطْر،.. إلخ

والذي يصلح للإنابة عن المصدر المبين للعدد:

- **عدده الدّال عليه** ؛ نحو: (يدور عقرب الدقائق في الساعة ستين دورة). فالأصل: دوراناً ستين دورة . ثم حذف المصدر المنصوب (دورانًا) ، وناب عنه عدده ، وأما كلمة (دورةً) في المثال السابق فهي تمييز.

حذف عامل المصدر

حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد

يجوز حذف العامل(الفعل) الذي نصب المصدر المبيِّن للنوع أو للعدد بشرط وجود دليل من المقال أو الحال يدل على المحذوف.

- فمثال حذف العامل في المصدر المبين للنوع لوجود دليل أن تُسأل: (هل جلس الزائر عندك)؟ فتُجيب: جلوسًا طويلاً ؛ أي: جلس جلوسًا طويلاً.

- ومثال حذف العامل في المصدر المبين للعدد لوجود دليل أن تُسأل: (هل رجعتَ إلى بيتك اليوم)؟ فتُجيب: رجعتين، أي: رجعتُ رجعتين.

والمصدر في الحالتين السالفتين منصوب بعامله الذي حذف جوازاً ، وليس نائبًا عنه

حذف عامل المصدر المؤكد لعامله

التزم العرب حذف عامل المصدر المؤكِّد لعامله في مواضع معينة ، وأنابوا عنه المصدر المؤكِّد ؛ فحَلَّ محله ، وعمِل عمله ، وأغْنَى عن التلفظ بالعامل ، ؛ وصار ذكر العامل ممنوعاً معه ؛لأنّ المصدر عِوَضٌ عنه ؛ ولا يُجمع بين العوض والمعوَّض.

وهذا الحذف الواجب يكون في المواضع التي التزم فيها العرب حذفه لغرض مقصود ، مع إقامة المصدر المؤكِّد مقامه ، والأمران متلازمان . ومع أن العامل محذوف وجوبًا ، فإنه هو الذي يَنْصب المصدر النائب عنه ، فالمصدر نائب عن عامله المحذوف ، ومنصوب به.

أما المواضع التي ينوب فيها هذا المصدر عن عامله المحذوف وجوبًا فبعضها خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية ، وبعضها خاص بالأساليب الإنشائية غير الطلبية، وبعضها خاص بالأساليب الخبرية

1-حذف عامل المصدر في الأساليب الإنشائية الطلبية

المراد بالأساليب الإنشائية الطلبية هنا: ما يكون فيها المصدر دالاً على أمر، أو نهي، أو دعاء، أو توبيخ.

أ- فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم: (قياماً). بمعنى: قوموا ، وأن تقول لهم بعد دخوله: (جلوسًا). بمعنى: اجلسوا. فكلمة: "قيامًا" مصدر (أو: مفعول مطلق) منصوب بفعل الأمر المحذوف ومثل هذا يقال في: "جلوسًا" وأشباههما. والأصل قبل حذف العامل : قوموا قيامًا – اجلسوا جلوسًا.

ب- ومثال النهي أن تقول لمن بجوارك وقت سماع محاضرة ، أو خطبة: (سُكُوتًا ، لا تكلمًا) والأصل قبل حذف العامل: اسْكُتْ سكوتًا ، - لا تتكلّمْ تكلمًا.

فكلمة: "سكوتًا" مصدر -أو: مفعول مطلق- منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوبًا (اسكت) ، و"تكلمًا": مصدر منصوب بفعل المضارع المحذوف المجزوم بلا الناهية (تتكلم) .

ج- ومثال الدعاء بنوعيه: "ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة ؛ فـ(نصراً عبادك المؤمنين ، وسحقًا للكافرين)"، أي: فانصر نصرًا عبادك المؤمنين ، واسْحَق سُحْقًا الكافرين.

د- ومثال التوبيخ : (أَبُخْلاً وأنت واسعُ الغنى؟). أي: أتبخَل بُخْلاً.

2- حذف عامل المصدر في الأساليب الإنشائية غير الطلبية

يراد -هنا- بالأساليب الإنشائية غير الطلبية : المصادر الدالة على معنى يريد المتكلم إعلانه وإقراره ، من غير طلب شيء. والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب ؛ كقولهم: عند تذكر النعمة: (حمداً ، وشكراً ،لا كفراً)؛ أي: أحْمدُ الله وأشكُره - ولا أكفرُ به. وكانوا يردّدون هذه الكلمات بغرض إنشاء المدح ، والشكر ، وإعلان عدم الكفر. وكذلك قولهم عند تذكر الشِّدّة: (صبراً ،لا جزعًا). بمعنى: أصْبِرُ ،لا أجْزعُ ، وعند ظهور ما يُعجب: (عَجَبًا) ، بمعنى: أعْجَبُ ، وعند إظهار الموافقة والامتثال: (سمعًا وطاعة) ، بمعنى: أسْمعُ وأطيعُ.

والمصدر في كل ما سبق -أو: المفعول المطلق- منصوب بالعامل المحذوف وجوبًا الذي ناب عنه المصدر في أداء المعنى.

3- حذف عامل المصدر في الأساليب الخبرية

يراد بالأساليب الخبرية أنواع ، كلّها قياسيّ ، بشرط أن يكون العامل المحذوف فِعْلاً يشترك مع المصدر في مادة الاشتقاق.

أ- منها: الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح ويفصل أمراً مبهمًا مجملاً ، تتضمنه جملة قبل هذا المصدر، مثل: (إنْ أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء ؛ فإمّا عتابًا كريمًا، وإمّا صفْحًا جميلاً). فسلوكُ مسلك العقلاء أمر مبهم ، مجمل ، لا يعْرَف المقصود منه ، فجاء بعده الإيضاح والتفصيل من المصدرين: "عتابًا" و "صفحًا" ؛ وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوبًا ، وقد ناب كل مصدر عن فعله في بيان معناه. والتقدير: فإمّا أن تعْتِب عتابًا كريمًا ، وإما أن تصْفحَ صفحًا جميلاً.

ب- ومنها: الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مكرراً ، ، وعامل المصدر واقعاً في خبر مبتدأ. فمثال المكرر: (الخيل الفارهةُ صهيلاً صهيلاً) والتقدير: تصْهَل صَهيلاً

ج- ومنها: الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مؤكِّداً لنفسه ؛ بأن يكون واقعًا بعد جملة مضمونها كمضمونه ، ولا تحتمل مراداً غير ما يراد منه ؛ نحو: (أنت تعرف لوالديك فضلَهما ، يقينًا) ، أي: تُوقِنُ يقينًا . فجملة: (تعْرف لوالديك فضلهما) هي في المعنى: (اليقين) المذكور بعدها ،. فـ(يقينًا) ، مصدر منصوب بالفعل المحذوف وجوبًا ، وقد ناب عنه في الدلالة على معناه.

د- ومنها: الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مؤكِّداً لغيره ؛ بأن يكون المصدر واقعًا بعد جملة معناها يحتمل معانيَ مختلفة أحدها المعنى الذي يدل عليه المصدر قبل مجيئه ، فإذا جاء المصدر بعدها منع عنها الاحتمال ، وصار المعنى محصورًا في شيء واحد ؛ نحو: (هذا بيتي قطْعًا) ؛ أي: أقْطع برأيي قطعًا. فلولا مجيء المصدر: (قطعًا) لجاز فهم المعنى على أوجه متعددة ، منها: أنه بيتي حقيقة ، أو: أنه ليس بيتي، ولكنه بمنزلة بيتي لكثرة ترددي عليه ، أو: ليس بيتي ولكنه يضمّ أكثر أهلي ..إلخ .

فمجيء المصدر بعد الجملة قد أزال أوجه الاحتمال والشك ، وجعل معناها محصورا في أمر واحد ، فصار ذلك المعنى مؤكّدًا مقطوعا به ، بعد أن كان محتملاً قبل مجيء المصدر.

المفعول فيه (الظرف)

تعريفه : الظرف اسم منصوب ، يدل على زمان أو مكان وقوع الفعل ، ويتضمن معنى "في".

الشـــرح:

لنقرأ المثالين التاليين: **(جاءت السيارةُ صباحًا ، ووقفتْ يَمينَ الطريقِ)**

– ففي الجملة الأولى تدل كلمة: (صباحًا) على زمن معروف ؛ هو أول النهار وتتضمن في ثناياها معنى الحرف (في) الدال على الظرفية[1] ، بحيث نستطيع أن نضع قبلها هذا الحرف ، ونقول: (جاءت السيارة في صباح)؛ فلا يتغير المعنى مع وجود (في) ، ولا يفسد صَوْغُ التركيب بذكره. فهو حرف ملاحَظ عند حذفه كالموجود ، يراعى عند تأدية المعنى ، وهذا هو المقصود من أن كلمة (صباحًا) تتضمنه .

وتدل كلمة: "يمين" في الجملة الثانية على المكان ؛ لأن معناها وقفت السيارة في مكان ؛هو: "جهة اليمين" وهي متضمنة معنى: (في)؛ إذ نستطيع أن نقول: وقفت في يمين الطريق ؛ فلا يتغير المعنى.

فكلمة: "صباحًا" في المثال الأول ونظائرها تسمى: ظرف "زمان" ، وكلمة "يمين" في المثال الثاني ونظائرها تسمى: "ظرف مكان".

---

[1] – أي: "الدال على أنّ شيئا في داخل شيء آخر ، فإذا قلنا مثلاً : "الماء في الكوب" . يكون الظرف هو الكوب ، والمظروف هو الماء ، وإذا قلنا: "السفر اليوم" ، يكون الظرف هو اليوم ، والمظروف هو السفر.

أحكام الظرف بنوعيه

1-أنه منصوب[1] على الظرفية ، فلو كان مرفوعًا ، أو كان منصوبًا لداع آخر غير الظرفية ، أو مجروراً ولو كان الجار هو: "في" الدالة على الظرفية – فإنه لا يسمى ظرفًا ، ولا يُعْرَبُ ظرفًا ولو دلّ على زمان أو مكان.

2- لا بد أن يتعلق الظرف بعامله (أي: الفعل الذي نصبه) وليس من اللازم أن يكون عامله متقدما عليه ؛ كالأمثلة السالفة ، فقد يكون متأخراً عنه ؛ كقولهم: (عند الشدائد تذهب الأحقاد).
فالظرف : (عند) في هذه الجملة ، جاء متقدّمًا على الفعل العامل فيه وهو: (تذهب).

3- أنّ عامله (أي: ناصبه) قد يحذف جوازاً ، أو وجوبًا .
– فيحذف جوازاً حين يدل عليه دليل ؛ كأنْ تُسأل: متى قَدِمْتَ؟ فتجيب : يومَ الجمعة ؛ أي: قَدِمْتُ يومَ الجمعة. وكم مِيلاً مشيتَ؟ فتجيب : ميلين ؛ أي: مشيت مِيلَيْنِ.

4- أن أسماء الزمان كلها تصلح للنصب على الظرفية ، يتساوى في هذا ما يدل على الزمان المبهم (غير المحدد) كـ(ساعة ، ويوم ، وأسبوع ، وشهر ...إلخ) . وما يدل على الزمان المختص (المحدد) ، والاختصاص يكون إما بتعريف ، وإما بإضافة ، وإما بوصف ، وإما بعدد.
– مثال المبهم : (عملت أسبوعا ، واسترحت يوما)
– ومثال المختص: (سافرتُ اليوم – سافرتُ يوم الجمعة – سرتُ يومًا طويلا – سرتُ يومين)

كما يتساوى في هذا ما كان منها جامداً ؛ مثل: يوم ، وساعة ...، وما كان مشتقًّا مرادًا به الزمان؛ كصيغتي: "مَفْعَل ، ومَفْعِل" –بفتح العين وكسرها– القياسيتين الدالتين على "الزمان" ، بشرط أن تكون الصيغ القياسية المشتقة مشتركة مع عاملها في مادة الاشتقاق ، مثل: (حضرت مَحْضَرَ الضيف، وجلست مَجْلِسَه) ، أي: حضرت زمن حضور الضيف ، وجلست زمن جلوسه

– وأما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا ما يلي:
أ-الجِهَات : (أمام ، خلف ، يمين ، يسار، فوق ، تحت)[2] ؛ كما في قولنا : (وقف الحارس أمامَ البيت – وطار العصفور فوقَه) .

ب- المقادير (المسافات) : (غَلْوَة – مِيل – فَرْسَخ – بَرِيد)؛ كما في قولك : (مشيتُ غَلْوةً ، – ركبتُ مِيلاً – قطعتُ فَرْسَخًا).

ج- ما صيغ. على وزن: "مَفْعَل" ، أو "مَفْعِل" للدلالة على المكان ، بشرط أن يكون المشتق مشتركاً مع

---

[1] – إما مباشرة ؛لأنه معرب مثل: يوم –وراء ... ، و إما مبني في محل نصب. مثل: حيث – منذ ...
[2] قد ألحقوا بهذه الجهات ألفاظًا أخرى ، منها: (عند – لدَى – وسْط – بين – إزاء – حِذاء ، وما بمعناها)

فعله في مادّة الاشتقاق ، نحو: (قعدت مقعَدَ الخطيب ووقفت موقِفَه) ، أي: مكان قعوده ومكان وقوفه ، فلو كان فعله من غير لفظه لوجب الجر بالحرف: "في" ؛ نحو: جلست في مرمى الكرة.

ويلاحظ مما سبق أنّ هذه الصيغة: (مَفْعَل – مَفْعِل) صالحة للزمان والمكان ، ويكون التمييز بينهما بالسياق وما يشتمل عليه من قرائن.

5- أنه يجوز تعدد الظروف المنصوبة على الظرفية لعامل واحد، بشرط اختلافها في جنسها: (أي: اختلافها زمانًا ومكانًا) ؛ مثل: (أقم عندنا يومًا). ففي هذه الجملة نجد الظرف (عند) للمكان ، و(يوما) للزمان

– أما إذا اتفقت الظروف في جنسها فلا تتعدد إلاّ في صورتين ؛ إحداهما: الإتباع ؛ بجعل الظرف الثاني بَدَلاً من الأول ، نحو: أقابلك يوم الجمعة ظهراً. فكلمة "ظهراً" بدل بعض من كل من كلمة: "يوم" والأخرى : أن يكون العامل اسم تفضيل ؛ نحو: (المريضُ اليومَ أحسنُ منه أمسِ). فـ(اليوم) و(أمس): ظرفان العامل فيهما أفعل التفضيل وهو: (أحسن) ، وقد تقدم عليه واحد منهما ، وتأخر واحد.

<u>ما ينوب عن الظرف:</u>

أ- المصدر: يكثر حذف الظرف الزماني المضاف إلى مصدر ، وإقامة المصدر مقامه. فيُنصَب مثله باعتباره نائبًا عنه ، وذلك بشرط أن يُعَيِّن المصدرُ الوقتَ ويوضحه ، أو يبين مقداره ، وإن لم يعينه ؛ – فمثال الأول: (أخرجُ من البيت شروقَ الشمس ، وأعودُ إليه غروبَها). تريد: أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها. فحذف الظرف الزماني "وقت". وقام مقامه المصدر ، وهو: (شروق وغروب) ، فأُعْرِب ظرفًا بالنيابة.

ومثال الثاني: (أمْكُثُ عندك كتابةَ صفحةٍ) ؛ أيْ: مُدّةَ كتابةِ صفحة ، ففي هذه الصورة بيان للمقدار الزماني الذي يدل عليه المصدر، دون أن يُعيِّن ذلك الوقت. ويُحدِّده .

– **وهناك أشياء أخرى** غير المصدر تصلح للإنابة عن الظرف بعد حذفه، وتعرب ظرفًا بالنيابة ، منها:

ب- صفة الظرف ؛ نحو: (صبرت طويلا – جلست شرقيَّ المنزل) ؛ أي: صبرت زمنًا طويلا – جلست مكانًا شرقيَّ المنزل.

ج- عدده ؛ بشرط أن يُضاف إلى زمان ، أو مكان ؛ نحو: (مشيت خمسَ ساعات ، قطعت فيها ثلاثةَ فراسخَ.)

د- الإشارة إليه ؛ نحو: (قدمت هذا اليوم)

هـ- كل أو بعض ، وغيرهما مما يدل على الكلية أو الجزئية ، بشرط الإضافة إلى زمان أو مكان ؛ مثل: (نمت كلَّ الليل – استمر الحفل بعض الليل ، قطعت القافلة كلَّ الأميال ، أو بعضَ الأميال).

الظرف المعرب والظرف المبني

الظروف كلها منصوبة على الظرفية ، وما كان منها مبنيا كان في محل نصب على الظرفية .

ومن أمثلة الظروف المبنية :

إذْ : ظرف للزمن الماضي مبني على السكون ، وهي تضاف إلى جملة اسمية أو فعلية ؛ مثل قوله تعالى: (فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا)

إذا : ظرف للزمان الماضي متضمن معنى الشرط ، وهي تضاف إلى جملة الشرط ، وتتعلق بالجواب ، ولذلك قالوا : خافض لشرطه متعلق بجوابه؛ كما في قوله تعالى : (وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها)

قَطُّ : ظرف للزمن الماضي مبني على الضم ، يؤتى به بعد النفي أو الاستفهام ؛ مثل : (ما فعلته قط)

لمّا: ظرف للزمن الماضي مبني ، وهي تقتضي جملتين ، الثانية منهما متوقفة على الأولى ، فهي جواب لها ، كما في قوله تعالى : (فلمّا نجّاكم إلى البَرِّ أعْرَضْتُم)

مُذْ و مُنْذُ : قد يكونان ظرفين للزمان ؛ الأولى : مبنية على السكون والثانية على الضم؛ كما في قولك : (شَرَعْتُ في التحضير للامتحان مذ (أو: منذ) بَدَأَتِ الدّراسَةُ)

متى: ظرف مبني على السكون، وهو اسم استفهام يطلب به تعيين الزمان عموما ؛ نحو (متى قَدِمْتَ) ؟ و(متى تُسافِرُ) ؟

الآنَ : ظرف مبني ، وهو الزمان الذي أنت فيه ؛ نحو: (وَصَلْتُ الآن)

أمْسِ : ظرف زمان مبني على الكسر ، بشرط أن يكون مجرد من (ال) ؛ مثل : (أتممت الكتابة أمسِ)

كلّما : ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب ؛ نحو : (أتألّم كلّما رأيته)

حيث : ظرف مكان مبني على الضم ، يلازم الإضافة إلى الجملة سواء أكانت فعلية ؛ نحو قوله تعالى : (الله أعلم حيث يجعل رسالاته) أم اسمية ؛ نحو(اجلس حيث أخوك جالسٌ)

بين : ظرف للمكان مبني ؛ كما في قولنا (وقَفْتُ بينَ صَدِيقَيَّ) ، وقد يتصل آخره بـ(ما) الزائدة فيصير للزمان ويضاف وجوبا إلى جملة بعدها كلام مترتب عليها ؛ نحو: (بينما-نتحدّث إذ أقبل المدير)

هُنَا : اسم إشارة لظرف المكان القريب ، مبني على السكون ؛ نحو:(قِفْ هُنَا)

ثَمَّ : اسم إشارة لظرف المكان البعيد ، مبني على الفتح كما في قوله تعالى : (وإذا رأيتَ ثَمّ رأيتَ نعيمًا)

المفعول لـه (المفعول لأجله)

تعريفه: هو مصدر قَلْبِيٌّ يدلّ على سبب (أي: علّة) ما قبله ويُشارك عاملَه (أي: فعلَه) في وقته، وفاعله

الشرح :

لنقرأ الأمثة الآتية: - **لازمتُ البيتَ اسْتِجْمَامًا** - أو: **للاستجمامِ**

- **تحفّظتُ في كلامي خشيةَ الزّلَلِ** - أو: **لخشيةِ الزّلَلِ.**

- **لا أتخلّفُ عن المعركةِ الجُبْنَ** - أو **للجُبْنِ**

كلّ جملة من الجمل المعروضة تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتي:

ما الداعي أو: ما السبب في أنّك لازمت البيت؟. الجواب: الاستجمام.

ما العلة ، أو: ما السبب في أنك تحفظتَ في كلامك ؟ الجواب : خشية الزلل.

ما العلة ، أو ما السبب في التخلف عن المعركة (المنفيّ وقوعه هنا) ؟ الجواب : الجبن

ولو لاحظنا الكلمة الواقعة جوابًا لوجدناها: مصدراً قلبيًّا ؛ أي: من أعمال القلوب وليس من أعمال الجوارح ، وهذا المصدر يُبيّن سبب ما قبله (أي: علّته) ، ويشارك عامله (فعلَه) في الوقت ، وفي الفاعل ؛ لأنّ زمن الاستجمام هو زمن ملازمة البيت ، وفاعل الاستجمام هو فاعل ملازمة البيت. وكذلك زمن التحفظ في الكلام وفاعله هو زمن الخشية من الزلل وفاعلها ، وزمن التخلّف عن المعركة وفاعله هو زمن الجبن وفاعله. فكل كلمة اجتمعت فيها الشروط السالفة تُسمَّى: "المفعول له" ، أو: "المفعول لأجله"

أنواع المفعول لأجله

المفعول لأجله ثلاثة أنواع وهي:

1-**المجرد من (ال) والإضافة** ؛ كما في المثال الأول

2- **المضاف** ؛ كما في المثال الثاني

3- **المعرف بـ(ال)** ؛ كما في المثال الثالث ، وهذا النوع الأخير يقل استعماله منصوبًا ، ويكثر جرُّه باللام التي تُفيد التعليل

أحكامه:

1- إذا استوفى شروطه المذكورة جاز نصبُه مباشرة على أنّه مفعول لأجله ، وجاز جرّه بـ(اللام) التي تفيد التعليل ؛ لكنه في هذه الحالة لا يُعْرَب - اصطلاحًا- مفعولا لأجله ، وإنما يُعرب جارًّا ومجروراً متعلقاً بعامله. ومع أنّ الأنواع الثلاثة للمفعول لأجله يجوز جرها باللام ، إلاّ أنّها ليست على درجة واحدة من حيث جواز الجرّ ، فقد ذكر النحاة أنّ المجرد من (ال) والإضافة جرُّه أقلّ من نصبه ، والمُعرّف بـ(أل) جرّه أكثرُ من نصبه ، والمضاف يستوي فيه الأمران: الجرّ والنصب.

2-إذا فقدشرطًا أو أكثر من شروطه السابقة فإنه يتعيّن جرُّه باللام ، ولا يجوز نصبه على أنه مفعول لأجله

- فمثال ما توفر فيه التعليل أو السببية ، ولكنه فاقد للمصدرية - قولنا : (سافرتُ للمالِ).

فكلمة (المال) سبب أو علّة للسفر ، وهي ليست مصدرا

- ومثال ما توفر فيه التعليل والمصدرية ، ولكنه مصدرٌ غيرُ قلبيٍّ - قولنا : (جئتُ للكتابة).

فكلمة (الكتابة) علة للمجيء ، وهي مع ذلك مصدر ، ولكنه مصدر غير قلبيّ

- ومثال ما توفر فيه التعليل وهو مصدري قلبيّ ، ولكنه فاقد لمشاركة فعله في الوقت - قولنا : (توقّعتُ مُساعدَك اليومَ لحُنُوّي عليك أمسِ)

فكلمة (حُنُوّ) مصدر قلبي ، وهو علة أو سبب لتوقع المساعدة ، ولكنه غير مشارك لفعله في الوقت ، فزمن الحُنوّ ليس هو زمن توقّع المساعدة.

- ومثال ما توفرت في الشروط السابقة ، ولكنه فاقد لمشاركة فِعْلِه في الفاعل قولنا : (نَصَرْتُ المظلوم لرغبته في أنْ أُدَافعَ عنه.)

فكلمة (رغبة) مصدر قلبي يُبين علة ما قبله ، ويشارك فعله في الوقت ، ولكنه غير مشارك له في الفاعل ؛ لأنّ النّصْرَ حَصَل المتكلم ، والرغبة حَصَلَتْ من المظلوم.

فالمصدر في كل الحالات السابقة يجبُ جرُّه بلام التعليل ، ولا يجوز أن يُنصب على أنه مفعول لأجله

3- ومن أحكامه أيضًا أنّه يجوز حذفُه إذا دلّ عليه دليل عند الحذف ؛ كأن يقال: (إنّ الله أهلٌ للشكر الدائم ؛ فاعبده شكراً ، وأطِعه). والتقدير: وأطعْه شكراً ؛ فحذف الثاني لدلالة الأول عليه.

4- ومنها: أنه يجوز تقدمه على عامله ، نحو: (طلبًا للنزهة -ركبتُ الباخرة) . والأصل: ركبتُ الباخرة ؛ طلبًا للنزهة.

5- ومنها: جواز حذف عامله (فعله) ؛ لوجود قرينة تدل عليه ؛ نحو قولك: (ابتعادًا عن الضوضاء)؛ في إجابة من سألك : لِمَ قَصَدْتَ الضّواحي؟ .

6- ومنها: أنّه لا يتعدد سواء أكان منصوبًا أم مجروراً ؛ فيجبُ الاقتصارُ على واحد للعامل الواحد -ولا مانع من العطف عليه ، أو البَدَل منه

-ومن أمثلة العطف عليه قول الإمام علي رضي الله عنه في بعض الأشرار: "لا تلتقي بذمّهِم الشفتان ؛ استصغاراً لقدرهم ، وذهابًا عن ذكرهم" . فـ(استصغارا) مفعول لأجله ، و(ذهابا) معطوف عليه

-ومن أمثلة البدل قول أحد الباحثين: (ما تأمّلتُ الكونَ إلا تجلّت لي عظمة الله ... ؛ فأطأطئ الرأسَ إخباتاً ، خُشُوعًا..) ، فالخشوع هو الإخبات ، فهو بدل كل من كل.

المفعول معه[1]

تعريفه : هو اسم منصوب مسبوق بواو بمعنى "مع" ، يُذكر لبيان ما فُعِلَ الفعلُ بمقارنته

الشرح

لنقرأ المثالين الآتيين: - **سَارَ المسافرُ والشاطئَ**

- **أكَلَ الولدُ والأبناءَ**

فالجملة الأولى أفادت أنّ المسافر كان مصاحبا للشاطئ ومقترنا به حال السير. وليس المراد هنا أنّ المسافر يسير ، والشاطئ يسير معه حقيقة ، وإلاّ كان المعنى فاسداً ؛ لأن الشاطئ لا يسير

والجملة الثانية أفادت أنّ الوالد كان مصاحبا للأبناء ومقترنا بهم حال الأكل ، وقد يكون الأولاد مشاركين لوالدهم فِعْلاً في الأكل حين كان يأكل ، وقد يكونون غير مشاركين

فنلحظ أنّ الكلمة التي وقعت بعد الواو في الجملتين السابقتين هي: اسم ، مسبوق بواو بمعنى: "مع" ، وهذه الواو تدل على أنّ ما بعدها قد لازمَ اسمًا قبلها ، وصاحبه زَمَنَ وقوع الحَدَث (الفعل) ، وقد يشاركه في الحدث – كما في المثال الثاني ، أو لا يشاركه ؛ كما في المثال الأول ، وهذا الاسم الذي بعد الواو هو ما يسمى: "المفعول معه".

حالات الاسم الذي بعد الواو

للاسم الذي بعد الواو ثلاث حالات :

1- وجوب النصب على المعية وامتناع العطف

وذلك حين لا يُتصور مشاركة الاسم الذي بعد الواو للاسم الذي قبلها في الفعل؛ كما في قولنا :

(مَشَى الرحّالةُ والجبالَ)، فلو عطفنا كلمة (الجبال) على (الرحالة) لصار المعنى: مَشَى الرحالةُ ومَشَت الجبال، وهذا المعنى لا يصحّ ؛ لأنّ الجبال لا تمشي ، لذلك يجب نصب ما بعد الواو على المعية ، ولا يجوز عطفه على ما قبله

2- وجوب العطف وامتناع النصب على المعية

وذلك حين يكون الفعل مستلزمًا تعدد الأفراد التي تشترك في معناه. وكذلك حين يُوجد ما يُفسد معنى المعية.

-فمثال الأول: قولنا : (اختصم العادلُ والظالمُ – اتفق التاجرُ والصانعُ ...)

فالفعلان: (اختصم و اتفق) لا يتحقق معناهما إلا بالفاعل المتعدد ، فيشترك أكثر من واحد في الحدث

---

[1] أي : المفعول معه الفعل

الذي دلّ عليه الفعل ؛ فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة في الاختصام ، والاتفاق... وهذا يتحقق بالعطف دائمًا ؛ لأنه يقتضي الاشتراك الحقيقي في الحدث ، بخلاف المعية ؛ فإنها تقتضي الاشتراك في الزمن ؛ أما الاشتراك في الحدث فقد يكون حينًا ، ولا يكون حينًا آخر، كما عرفنا.

-ومثال الثاني- وهو وجود ما يفسد معنى المعية - قولنا : (حضر أحمدُ وأخوه قبله -أو بعده) فلا يستقيم معنى المعية بسبب وجود كلمة "قبل"، أو"بعد" ، ويتعيّن العطف ؛ لأنّ العطف يقتضي الاشتراك في الحدث ، أما الاشتراك في الزمن فقد يكون ، وقد لا يكون.

3 - جواز الأمرين

يجوز الأمران إذا خلت الجملة مما يُحتّم العطف ، ومما يحتم النصب على المعية ؛ كما في قولنا : (بالَغَ الأبُ والإبْنُ -أو: والإبْنَ- في الحفاوةِ بالضّيف)، فيجوز هنا عطف كلمة (الابن)على كلمة (الأبُ) لأنّ الابن يُتَصَوَّرُ منه مشاركة الأب في الفعل وهو الحفاوة ، كما يجوز نصبها على المعية ؛ لأنه لا يُوجد ما يمنع من ذلك.

ويكون المعنى في حالة العطف: بالغ الأبُ وبالغ الابنُ في الحفاوة ، ويكون المعنى في حالة المعية: بالغ الأبُ بمعيّة الابن في الحفاوة

إذن فقولنا: يجوز الأمران لا يعني أنّهما متساويان في المعنى ، وإنما يعني أنّ ذلك من حيث المبدأ قبل أن تختار مَعْنًى مُعيّنًا، أما إذا اخترت مَعْنًى مُعينًا فلا بدّ أن تختار له التركيب الذي يناسبه.

الحـال

تعريفه: الحال وَصْفٌ ، منصوبٌ ، يُبين هيئة صاحبه عند صدور الفعل.

الشرح

لنقرأ المثالين التاليين: - **أقبلَ سليمٌ مستبشرًا** - **شربتُ الماءَ صافيًا**

- فنلاحظ في الجملة الأولى أننا لو اقتصرنا فيها على قولنا: (أقبل سليم) لأفادتنا حصول الإقبال من سليم فقط ، ولمّا أضفنا كلمة (مستبسرا) اتضحت الهيئة أو الحالة التي كان عليها سليم عند إقباله

- ولو اقتصرنا في الجملة الثانية على قولنا: (شربت الماء) لأفادتنا حصول شرب الماء من المتكلم فقط ولمّا أضفنا كلمة (صافيا) اتضحت الهيئة أو الحالة التي كان عليها الماء عند شربه

ولو بحثنا عن طبيعة هذين الكلمتين (مستبشرًا وصافيًا) لوجدنا أنّ كلا منهما وَصْفٌ (أي: اسم مشتق) وأنّ كلا منهما منصوب ، وأنّ كلا منها يبين هيئة صاحبه (أي: الفاعل في الجملة الأولى والمفعول في الجملة الثانية) عند وقوع الفعل ، ومن ثَمّ فإنّ كلاً منهما يُقالُ في إعرابه : حال منصوب

شروط الحـال

يشترط في الحال الشروط الآتية:

1- **أن تكون صفة متنقلة** لا ثابتة ، وقد تكون صفة ثابتة كقوله تعالى: (وخلق الإنسان ضعيفا) (النساء/68) ، وكقولك: (دعوت الله سميعا)

2- أن تكون نكرة كما في الأمثلة السابقة ، وقد تكون معرفة إذا صح تأويلها بنكرة مثل : (آمنت بالله وحده) ، أي: منفردا

3- **أن تكون مشتقة** لا جامدة ؛ كما في الأمثلة السابقة ، وقد تكون الحال جامدة إذا كانت مؤولة بمشتق ويكون ذلك

إذا دلت الحال على تشبيه ؛ مثل:(عدا سليم غزالا) أي: مسرعا و(رأيته في الوغى أسدا) أي: شجاعا

ب - إذا دلت على مفاعلة ؛ مثل : (سلمت للبائع النقود يدا بيد) أي: مقابضة

ج - إذا دلت على ترتيب ؛مثل: (ادخلوا الغرفة رجلا رجلا) أي: مرتبين، فكلمة (رجلا) الأولى حال ، والثانية توكيد

د- إذا دلت على تفصيل ؛ مثل : (قرأت الكتاب بابا بابا) ، أي : مفصلا

هـ- إذا دلت على سعر ؛ مثل : (اشتريت الثوب ذراعا بدرهم) أي : مُسَعَّرًا

الترتيب بين الحال وعاملها (فعلها)

الأصل في الحال أن تؤخر عن فعلها ، ويجوز أن تتقدم عليه إذا كان العامل في الحال هو الفعل المتصرف مثل: (راكبا جاء سليم) .

- وتتقدم الحال على عاملها وجوبا أحيانا وذلك

1- إذا كان لها حق الصدارة في الكلام مثل : كيفَ أضعتَ الفرصة؟

2- إذا كان العامل فيها اسم تفضيل عاملا في حالين : حال قبله وحال بعده مثل :(سليم راجلا أسرع من خليل راكبا) ، ومثل: (العصفور مغردا أفضل منه ساكتا) .

حذف العامل في الحال

يجوز حذف الفعل العامل في الحال إذا دل عليه دليل كما إذا سئلت : (كيف جئت؟) فتقول: (ماشيًا). أي: جئت ماشيًا

تعدد الحـال

قد تتعدد الحال وصاحبها واحد مثل : أقبل خالد ضاحكا مشتبشرا فـ(ضاحكا) حال أولى ، و(مشتبشرا) حال ثانية. ويجب تجددها بعد إما التفصيلية ، كقوله تعالى :(إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) وكذلك بعد لا الناهية مثل : ذهب الطفل لا خائفا ولا مترددا

أقسام الحال

أولا: الحال المفردة والحال الجملة والحال شبه الجملة

تقسم الحال باعتبار لفظها إلى مفردة ، وجملة ، وشبه جملة

1- **حال المفردة** : وهي أن تأتي الحال كلمة واحدة كما في الأمثلة السابقة .

2- **الحال الجملة** : وهي أن تقع الحال جملة فعلية مثل : (جاء الطفل يبكي) ، فجملة (يبكي) هنا في محل نصب حال ، أو اسمية مثل : (ذهب الولد ودمعه منحدر) فجملة (ودمعه منحدر) في محل نصب حال.

- ويشترط في الجملة الحالية أن تتشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال ، والأصل في الربط أن يكون بالضمير كما في قولنا :(وقف الخطيب يتكلم) ، فجملة (يتكلم) في محل نصب حال ، والذي يربطها بصاحب الحال هو الضمير المستتر (هو).

- فإن لم يكن ضمير وجبت الواو مثل: (سافر أحمد والجو غائم) ، فجملة (والجو غائم) في محل نصب حال ، والذي يربطها بصاحب الحال هو الواو

- ويجوز اجتماع الواو مع الضمير مثل: (حضر الطالب وكتابه في يده) . فجملة (وكتابه في يده) في محل نصب حال ، والذي يربطها بصاحب الحال هو الواو والضمير

3- **الحال شبه الجملة**: وهي أن يقع الظرف والجار والمجرور في موقع الحال ، وذلك عندما يكون الاسم الذي قبلهما معرفة، مثل (سمعت الخطيب فوق المنبر) و(اشتريت الثَّمَرَ على شجره) ، فالظرف والجار والمجرو هنا متعلقان بحال محذوفة وجوبا تقدر بـ(كائنا) أو (موجودا) أو نحو ذلك

ثانيا: الحال المُؤسِّسة والحال المُؤكدة

تقسم الحال باعتبار معناها وفائدتها إلى مؤسسة ومؤكدة . فالمؤسسة هي التي لا يُستفاد مهناها بدونها مثل: (قدم المسافر راكبا) ، والمؤكدة هي التي يستفاد معناها بدونها ، وإنما يؤتى بها للتوكيد كما في قوله تعالى:(ولى مدبرا)(القصص/31) ، وكما في قولنا: (تبسم ضاحكا)

ثالثا: الحال الحقيقيّة والحال السَّببيّة

تقسم الحال باعتبار عاملها إلى حقيقية وسببية .

فالحقيقية هي التي تبين هيئة صاحبها كما في الأمثلة السابقة ، والسببية هي التي تبين هيئة ما يحمل ضميرا يعود إلى صاحبها مثل:(كلّمتُ هندًا حاضرًا أبوها) و(مررتُ بمِصْرَ مستبشرًا سكانُها)

المستثنـــى

أولاً: الاستثناء بـ(إلاّ)

تعريف المستثنى بـ(إلاّ): هو اسم منصوب يُذكر بعد (إلاّ) مخالفًا في الحكم لما قبلها: نفيا، وأثباتا

الشـرح:

الجملة في حالة الاستثناء بـ(إلا) تتكون من ثلاثة عناصر: المستثني منه ، وحرف الاستثناء ، والمستثنى

– فإن كانت الجملة غير مسبوقة بنفي أو شِبْهِهِ[1] ، فإنها تسمى جملة موجبة ، وإن سبقها نفي أو شِبْهُهُ فإنها تسمى غير موجبة.

– وإن كان المستثنى منه مذكورا ، فإنها تسمى جملة تامة ، فإن لم يذكر سُمّيت غير تامة ، ومن ثَمّ يختلف حكم المستثنى تَبَعًا لاختلاف هذه الأحوال ، وتفصيل ذلك كالآتي:

حكم المستثنى بـ(إلاّ)

1–وجوب نصبه على الاستثناء

إذا كانت الجملة تامة موجبة وَجَبَ نَصْبَ ما بعد (إلاّ) على الاستثناء مثل:

–حضرَ الطلابُ إلاّ خالدًا – رأيتُ الطلابَ إلاّ خالدًا – مررتُ بالطلاب إلاّ خالدًا

فـ(الطلاب) في الجملة الأولى فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ،

وفي الثانية مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ،

وفي الثالثة مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

و(إلاّ) حرف استثناء.

و(خالدا) في الجمل الثلاث مستثنى منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره

2– **جواز نصبه على الاستثناء ، وإتباعه للمستثنى منه**

إذا كانت الجملة تامة غير موجبة ، فإنّ الاسم الذي بعد (إلاّ) يجوز فيه إعرابان : إما نصبه على الاستثناء ، وإما إتباعه للمستثنى منه وإعرابه بَدَلَ بعضٍ من كلّ .

أمثلة الإعراب الأول:

–ما حضرَ الطلابُ إلا خالدًا – ما رأيتُ الطلابَ إلا خالدًا – ما مررتُ بالطلابِ إلا خالدًا

فالطلاب في الجمة الأولى فاعل ، وفي الثانية مفعول به ، وفي الثالثة مجرور بالباء

وأما (خالدا) فهو في الجمل الثلاث مستثنى منصوب

---

[1] المسبوقة بنفي مثل : (ما قام الطلاب إلاّ خالدًا) ، والمراد بشه النفي: النَّهْي والاستفهام ، فالنَّهْي مثل : (لا يقم الطلابُ إلا خالدًا) ، والاستفهام مثل: هل قام الطلابُ إلا خالدًا

أمثلة الإعراب الثاني:

-ما حضرُ الطلابُ إلا خالدٌ - ما رأيتُ الطلابَ إلا خالدًا - ما مررتُ بالطلابِ إلا خالدٍ

ف (إلاّ) في الجمل الثلاث حرف استثناء مُلْغًى

و(خالد) في الجملة الأولى بدل بعض من كل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره

وفي الجملة الثانية بدل بعض من كل منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره

وفي الجملة الثالثة بدل بعض من كل مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره

3- إعرابه على حسب موقه في الجملة

إذا كانت الجملة غير تامة وغير موجبة أُلْغِيَتْ (إلاّ) وأُعْرِبَ ما بعدها حسب موقعه في الجملة ، ويُسمى الاستثناء مُفَرَّغًا أي: أنّ العامل الذي قبل (إلاّ) تفرّغ للعمل فيما بعدها ، مثل

-ما حضر إلا خالدٌ - ما رأيت إلا خالدًا - ما مررت إلا بخالدٍ

ف (إلاّ) في الجمل الثلاث حرف استثناء مُلْغًى ، والبعض يُسمّيه هنا "أداة حَصْرٍ". وأما (خالد) فيُعرب على حسب موقه في الجملة ، فهو في الجملة الأولى فاعل ، وفي الثانية مفعول به ، وفي الثالثة مجرور بالباء.

ثانيا: الاستثناء بـ(غير) و(سوى)

(غير) و (سوى) اسمان ، ويُعربُ ما بعدهما مضاف إليه ، وأمّا هما فيأخذان إعراب الاسم الذي بعد (إلاّ) تبعًا لأنواع جملة الاستثناء في التفصيل السابق ، وذلك كالآتي:

1-وجوب نصبهما على الاستثناء

إذا كانت الجملة تامة موجبة وجب نصب (غير) و(سوى) على الاستثناء ، مثل:

- **حضر الطلابُ غيرَ خالدٍ** (أو سوى خالدٍ)
- **رأيت الطلابَ غيرَ خالدٍ** (أو سوى خالدٍ)
- **مررت بالطلابِ غيرَ خالدٍ** (أو سوى خالدٍ)

ف(الطلاب) في الجملة الأولى فاعل مرفوع ، وفي الثانية مفعول به منصوب ، وفي الثالثة مجرور بالباء.

و(غير) و(سوى) في الجمل الثلاث مستثنى منصوب ، إلاّ أنّ علامة نصب (غير) فتحة ظاهرة ، وأما علامة نصب (سوى) فهي فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر

2- **جواز نصبهما على الاستثناء ، وإتباعهما للمستثنى منه**

إذا كانت الجملة تامة غير موجبة ، فإنّ (غير) و(سوى) يجوز فيهما إعرابان : إمّا نصبُهما على الاستثناء ، وإما إتباعهما للمستثنى منه وإعرابُهما بَدَلَ بَعْضٍ من كلّ .

أمثلة الإعراب الأول:

- **ما حضر الطلابُ غيرَ خالدٍ (أو سوى خالدٍ)**
- **ما رأيتُ الطلابَ غيرَ خالدٍ (أو سوى خالدٍ)**
- **ما مررت بالطلابِ غيرَ خالدٍ (أو سوى خالدٍ)**

فالطلاب في الجمة الأولى فاعل ، وفي الثانية مفعول به ، وفي الثالثة مجرور بالباء وأما (غير) و(سوى) فهما في الجمل الثلاث مستثنى منصوب

أمثلة الإعراب الثاني:

- **ما حضرَ الطلابُ غيرُ خالد (أو سوى خالدٍ)**
- **ما رأيتُ الطلابَ غيرَ خالد (أو سوى خالدٍ)**
- **ما مررتُ بالطلابِ غيرِ خالدٍ (أو سوى خالدٍ)**

ف(غير) و(سوى) في الجملة الأولى بدل بعض من كل مرفوع ، وعلامة رفعهما الضمة الظاهرة على (غير) ، والضمة المقدرة على (سوى) . وفي الجملة الثانية هما بدل بعض من كل منصوب ، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة على (غير) ، والفتحة المقدرة على (سوى) . وفي الجملة الثالثة هما بدل بعض من كلّ مجرور ، وعلامة جرّهما الكسرة الظاهرة على (غير) ، والكسرة المقدرة على (سوى).

3- إعرابهما على حسب موقعهما في الجملة

إذا كانت الجملة غير تامة وغير موجبة، فإنّهما يُعربان على حسب موقعهما في الجملة، مثل:

- **ما حضر غيرُ خالدٍ (أو سوى خالدٍ)**
- **ما رأيت غيرَ خالدٍ (أو سوى خالدٍ)**
- **ما مررتُ بغيرِ بخالدٍ (أو بسوى خالدٍ)**

ف (غير) و(سوى) في الجمل الثلاث يُعربان على حسب موقعهما في الجملة ، فهما في الجملة الأولى فاعل ، وفي الثانية مفعول به ، وفي الثالثة اسم مجرور بالباء

التمييـــــز

التمييز نوعان : تمييز المفرد (ويسمى تمييز الذّات) ، وتمييز الجملة (ويسمى تمييز النّسبة)

أولاً: تمييز المفرد (الذات)

تعريفه: هو اسم نكرة منصوب ، يُذكر لبيان المقصود من اسْمٍ سابقٍ ، يصلح لأن يُراد به أشياء كثيرة

الشـرح

لنقرأ الأمثلة الآتية:

-اشتريتُ رِطلاً عسلاً - ادّخرتُ صاعًا تمرًا - حصدتُ فدانًا قمحًا - قرأتُ عشرين كتابًا

فنلاحظ أن كلمة (رطلا) في الجملة الأولى كلمة مبهمة مجملة تصلح لأن يراد بها أشياء كثيرة ، ولما ذكرت بعدها كلمة (عسلا)، ميزتها ، وأزالت إبهامها ، وحددت المراد منها.

ومثل ذلك يقال في كلمة (صاعا) في الجملة الثانية ، فهي كلمة مبهمة مجملة تصلح لأن يراد بها أشياء كثيرة ، ولما ذكرت بعدها كلمة (تمرا) اتضح المراد منها ، وكذلك كلمة (فدانا) في الجملة الثالثة فهي كلمة مبهمة ولما ذكرت بعدها كلمة (قمحا) اتضح المراد منها ، وكذلك كلمة (عشرين) في الجملة الرابعة وردت مبهمة ولما ذكرت بعدها كلمة (كتابا) اتضح المراد منها ؛ لذلك فالكلمات (عسلا-تمرا-قصبا-كتابا) ، تُعرب كل واحدة منها تمييزًا منصوبًا.

وهذا النوع من التمييز يُسمى تمييز المفرد ، أو تمييز الذات ؛ لأنّه يرفع الغموض عن ذات مُعَبَّر عنها بكلمة واحدة ، كما سبق شرحه ، والمُمَيّز المبهم هنا ممكن يكون من أسماء الوزن كـ (رطلا) ، أو من أسماء الكيل كـ (صاعا) ، أو من أسماء المساحة كـ (فدّانًا) ، أو من أسماء العدد كـ (عشرين).

ثانيا : <u>تمييز الجملة (النسبة)</u>

<u>تعريفه</u>: هو اسم نكرة منصوب يُذكر لبيان المقصود من جملة سابقة ، تصلح لأن يُراد بها أشياء كثيرة.
وهو نوعان : تمييز جملة مُحَوَّل عن فاعل ، وتمييز جملة مُحَوَّل عن مفعول

<u>تمييز الجملة المحول عن فاعل</u>

لنقرأ المثال الآتي:- **ازداد محمدٌ علمًا**

- فنلا حظ أن هذه الجملة لو اقتصرنا فيها على قولنا: (ازداد محمد) لوجدناها تُقدّم لنا معنى مُجملا ، فهي تنسب الازدياد إلى محمد ، ولكن لا تُبين لنا أيّ شيء عن حقيقة هذا الازدياد ، ولما ذُكرت بعدها كلمة (عِلْمًا) ، رفع الإبهام عن معنى الجملة السابقة ، واتضح معنى الازدياد المنسوب إلى محمد ، لذاك فهذا النوع من التمييز يُسمّى تمييز الجملة ، أو تمييز النِّسْبَة .

وهذا النوع من التمييز يقول عنه النحاة : إنه تمييز محول عن فاعل . فالأصل في الجملة السابقة: ازداد علم محمد ، ثمّ حصل فيها تحويل بإسناد الازدياد إلى محمد ونصب كلمة علم على أنها تمييز ، ومن الأمثلة المستعملة في هذا النوع : (طاب زيدٌ نفسًا -تقدمت البلادُ صناعةً - تلوثت المدينةُ هواءً)
والأصل في هذه الجمل: (طابت نفسُ زيد - تقدمت صناعةُ البلد - تلوث هواءُ المدينة).

تمييز النسبة المحول عن مفعول

لنقرأ المثال الآتي: – **غرس الفلاح البستانَ شجرًا**

فنلاحظ أن هذه الجملة لو اقتصرنا فيها على قولنا : (غرس الفلاح البستان) لوجدناها تقدم لنا معنى مبهما مجملا ، فهي تنسب الغرس للفلاح ، ولكن لا توضح لنا أي شيء عن حقيقة هذا الغرس ، ولما ذكرت بعدها كلمة (شجرا) رفع الإبهام عن الجملة ، واتضح معنى الغرس المنسوب إلى الفلاح

وهذا النوع من التمييز يقول عنه النحاة: إنه تمييز مُحوّل عن مفعول ، فالأصل في الجملة السابقة : (غرس الفلاح شَجَرَ البستان) ، ثمّ حصل فيها تحويل بتسليط الفعل غرس على البستان ونصب كلمة (شجرا) على أنها تمييز.

ومن الأمثلة المستعملة في هذا النوع : (طوّرت الحكومةُ البِلادَ عُمرانًا – نسّقتُ الحديقةَ أزهـــارًا – أعددتُ الطعامَ ألوانًا). والأصل في هذه الجمل: (طوّرت الحكومةُ عمرانَ البلدِ– نسّقتُ أزهارَ الحديقةِ – أعددتُ ألوانَ الطعامِ)

تكملة :

*– **إذا كان التمييز للوزن أو للكيل أو للمساحة** ، فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه من الإعراب وهي:

–إما نصبه على أنه تمييز – وهذا هو الأحسن– وإما جرّه على أنّه مضاف إليه والمميز هو المضاف،

–وإما جرّه بالحرف (من). وفي هذه الحالة يُعرب جارّا ومجرورًا ، فتقول مثلا:

– (اشتريت رطلاً عسلاً ، واشتريت رطلَ عسلٍ ، واشتريت رطلاً من عسلٍ)

– (ادخرت صاعا تمرًا ، وادخرت صاعَ تمرٍ ، وادخرت صاعًا من تمرٍ)

– (حصدت فدانا قمحًا ، وحصدت فدانَ قمحٍ ، وحصدت فدانًا من قمحٍ)

*– **وأما إذا كان التمييز للعدد** ففيه التفصيل الآتي:

–إن كان العدد من ثلاثة إلى عشرة ، فإن التمييز يجب أن يكون جمعا مجرورا على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو العدد ، مثل : (قرأت ثلاثةَ كُتُبٍ ، أو سبعةَ كتبٍ ، أو عشرةَ كتبٍ)

– وإن كان العدد دالاً على المائة أو الألف ، فإن التمييز يجب أن يكون مفردا مجرورا بالإضافة ، والمضاف هو العدد ، مثل: (اقتنيتُ مائةَ كتابٍ – حَوَت المكتبة ألفَ كتابٍ)

–وإن كان العدد غير ما سبق أي: من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، فإنّ التمييز يجب أن يكون مفردا منصوبا ، وفي هذه الحالة فقط يُعرب تمييزا ، مثل: (اشتريت أحد عشر كتابًا ، أو عشرين كتابًا ، أو تسعةً وتسعين كتابًا).

وأمّا إنْ كان التميز محوّلاً عن فاعل أو مفعول، فلا بد من تصبه، ولا يجوز جرّه بالإضافة، ولا بالحرف.